

ارتفع 4 في المئة خلال أبريل

«الوطني»: أبطأ معدل نمو الائتمان في 19 شهراً

أوضح بنك الكويت الوطني أن الائتمان شهد مزيداً من التحسن في شهر أبريل رغم عدم تسجيل أي تغيرات على صعيد الائتمان المستحق خلال الشهر ذاته.

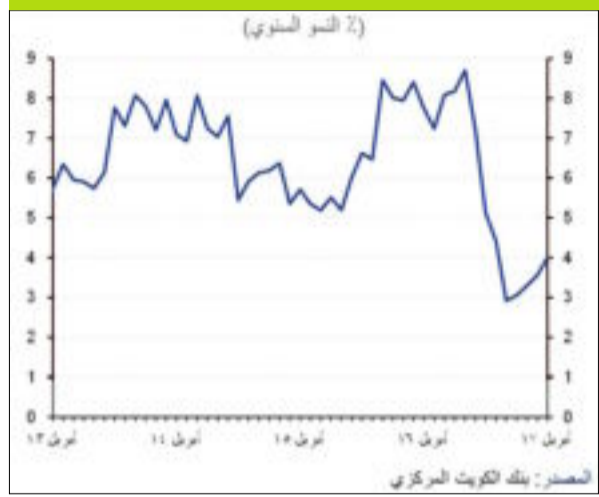
وبين البنك في تقريره الاقتصادي، أن الودائع الخاصة والحكومية لم تبل بلاء حسناً خلال شهر أبريل، بعد أن شهدت نمواً قوياً في مارس، الذي انتفع من التخفيضات النقدية السنوية للبنوك، إذ تراجعت الودائع الخاصة بمعدل 337 مليون دينار.

ولاحظ التقرير تراجع الودائع تحت الطلب، والعملات الأجنبية والودائع لأجل مقابل ارتفاع وداخ الإدخار، وتراجع الودائع الحكومية بمعدل 145 مليون دينار في أبريل، مع تباطؤ النمو بواقع 4.9 في المئة على أساس سنوي، فيما بعد أبطأ معدل على مدى 19 شهراً. وأشار إلى أن النمو ارتفع بنسبة 4 في المئة على أساس سنوي، مع تراجع صافي الإقراض هامشياً بمعدل 14 مليون دينار.

وعزا التقرير الأداء الشهري الضعيف في الأساس إلى التراجع المعتاد للائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية مع بداية ربع السنة، موضحاً أن النمو في قطاعات الأعمال المنتجة ظل قوياً.

وأضاف أن الودائع الخاصة شهدت انخفاضاً ملحوظاً في شهر أبريل، بعد الأداء

نمو الائتمان



القوي الذي تميزت به خلال مارس، كما انخفضت السيولة المصرفية مع مواصلة الحكومة الاستفادة من أسواق الدين المحلية، في حين ارتفعت معدلات الفائدة في الفترة نفسها.

ولفت التقرير إلى أن القروض الشخصية كانت قوية نسبياً في أبريل، مع تماسك النمو قليلاً في الوقت ذاته، مبيناً أن القطاع شهد مكاسب بقيمة 74 مليون دينار، مع تحسن النمو إلى 6.9 في المئة على أساس سنوي.

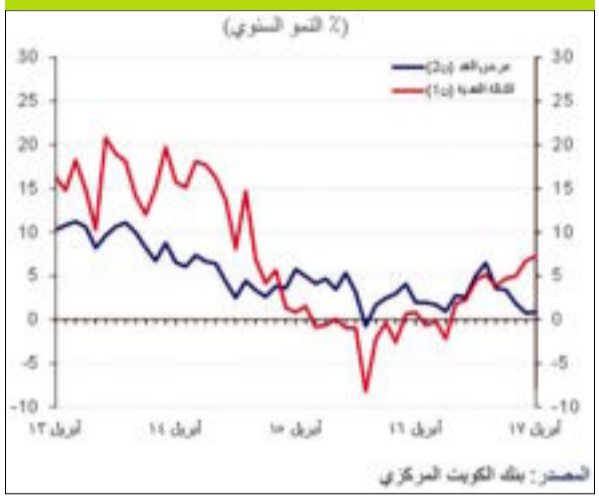
وبيّن أن المكاسب الشهرية كانت أفضل بقليل من المتوسط البالغ 61 مليون دينار للإثني عشر شهراً الماضية، عازياً النمو إلى ارتفاع القروض

المقسطة، بنمو بلغت نسبته 8.2 في المئة على أساس سنوي. وذكر التقرير أن الائتمان التجاري (باستثناء الشركات المالية غير المصرفية)، انخفض بمقدار 88 مليون دينار، رغم تحسن النمو إلى 2.8 في المئة على أساس سنوي.

وأوضح أن التراجع بصفة أساسية جاء نتيجة لانخفاض الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية بقيمة 216 مليون دينار لشراء الأسهم، لافتاً إلى أن هذا التراجع يتماشى مع النمط المعهود في بداية كل ربع سنة، وهو انخفاض يعكس عادة ارتفاعاً مماثلاً في الشهر الذي يسبقه.

وأفاد أن الائتمان التجاري لم يكن قوياً بشكل خاص، بينما

عرض النقد



انفرد قطاعا الصناعة والعقار بتحقيق مكاسب مقبولة، كما شهد قطاعا النفط والغاز تراجعاً طفيفاً.

وأشار إلى أن نمو قطاع الأعمال المنتجة ظل قوياً، وسط تسارع نمو الائتمان التجاري، باستثناء القطاع العقاري والائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية، بنسبة 10.9 في المئة على أساس سنوي، بعد أن بلغ 10 في المئة بالمتوسط خلال 2016، إذ كان قطاعا النفط والغاز والتشييد هما أكبر مصدرين للنمو على مدار العام الحالي.

وذكر أنه على الرغم من عمليات السحب، إلا أن عرض النقد بمفهومه الواسع (2) بقي ثابتاً في أبريل عند

مستوى 0.9 في المئة على أساس سنوي، في حين أن نمو عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1)، تأثر بذلك التدفق وانكمش بمعدل 1.3 في المئة.

ولفت التقرير إلى تراجع السيولة المصرفية في أبريل، إذ انخفضت احتياطيات البنوك (النقد، الودائع لدى بنك الكويت المركزي، سندات بنك الكويت المركزي) بواقع 350 مليون دينار، لتصل إلى 4.8 مليار دينار، أو ما يعادل 7.9 في المئة من إجمالي أصول البنوك.

ونوه بأن هذا الأمر تزامن مع قيام الحكومة بزيادة إصدار السندات المحلية، في محاولة منها لسد عجز الموازنة، في حين ارتفعت أدوات الدين العام

ارتفاع القروض المقسطة

8.2 في المئة على أساس سنوي

تشير العديد من الدلائل القوية، إلى أن الأنشطة الاقتصادية العالمية تشهد تحسناً جيداً، ويتواصل هذا التعافي الذي يحققه النمو الاقتصادي على نطاق واسع ويشكل متساوياً بين الدول، بدءاً من اقتصاد الولايات المتحدة، أكبر اقتصاد في العالم، الذي يستمر في تحقيق النمو على الرغم من أنه لا يشهد تسارعاً. ومازال الاقتصاد الأميركي يساعد في نفس الوقت على سحب بقية اقتصاديات العالم إلى الأمام معه، ومع ذلك يبقى مصدر القلق الكبير الذي يشعر به المستثمرون، ليس النمو الاقتصادي العالمي الفعلي، ولكن إيجاد مكان يضم الاستثمار بأمان.

وتكمن المشكلة الأساسية في إيجاد فئة جديدة من الأصول، التي توفر عوائد جيدة للمستثمرين العالميين، ويبقى الاختلال في التوازن بين مختلف فئات الأصول، موجوداً بغض النظر عن الاقتصاد العالمي.

وفي حين يتواصل في بعض الدول مثل اليابان والصين وألمانيا تراكم الثروة والحرص على الأثار، تفقر اقتصادات مثل هذه الدول وأسواق رأس المال فيها، إلى التطور لإيجاد أدوات استثمار محلية خالية من المخاطر على الأقل للمدخرين في هذه الدول على وجه خاص.

أما بالنسبة للمستثمرين المحترفين، فهناك فئات متنوعة للأصول يمكنهم الاستفادة منها عند الحاجة، ويتواصل تلك الاقتصادات بالإضافة إلى بعض الدول الغنية الأخرى، الاعتماد على الاقتصادات الأكثر تقدماً، لتوفير فئات أصول مختلفة، وهنا نالت يكمن الخطر على الاقتصاد العالمي الذي يمثل أساساً في زيادة التقلبات سواء، في ما يتعلق بسوق الصرف الأجنبي أو أسواق السلع.

ولا تزال معظم المخزونات والثروات في العالم، موجودة في سوق سندات الخزنة الأميركية، ويمكن تفسير ذلك بسهولة بمجرد النظر إلى مخنن العائد الأميركي، والعائد المنخفض للغاية على سندات الخزنة الأميركية طويلة الأجل. وتعتبر سندات الخزنة الأميركية أكثر فئات الأصول أمناً في العالم، ولكن المستثمرين لا يستطيعون تجنب التقلب في ظل بيئة اقتصادية عالمية، لا تتطور مكوناتها بنفس النسق أو السرعة.

ومازال الاقتصاد العالمي يواجه وفرة في الأضرار، وتتواصل على الأرجح لمدة أطول، وتعتمد هذه المخزونات بصفة خاصة على تسارع النمو الاقتصادي العالمي، وتزايد توفير الوظائف في الدول التي تعرف وفرة في الأضرار. ويمثل الانخفاض القياسي في العائد على معظم السندات الحكومية للدول المتقدمة، أحد النتائج المباشرة لذلك حتى في ظل رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لأسعار الفائدة.

وتراجعت خلال هذه الفترة الاختلالات في توازنات الحساب الجاري بين الولايات المتحدة والصين واليابان، كما تواصل أكبر الاقتصادات في آسيا تحمل أعباء ديون أعلى، وهو ما يقوض فكرة توفر وفورات كبيرة جداً في المخزونات.

ويبدو أن المشكلة الحقيقية تكمن في أن الاقتصادات الناشئة، لم تتمكن بعد من تطوير الأصول التي يرغب المستثمرون في الاحتفاظ بها، فأصول حافظة للقيمة والضمانات عندما تصبح الظروف الاقتصادية صعبة، ويتطلب القيام بذلك مستويات قوية من الثقة في سيادة القانون والأنظمة العادلة، والتأكد من جهة المستثمرين بأنه يمكنهم سحب أموالهم كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

ولا تعاني الأسواق الناشئة فقط من هذه المشكلة، ولكن بعض الاقتصادات الأخرى التي لديها وفورات ضخمة وفورات كبيرة، مثل اليابان والصين وألمانيا تواجه هي أيضاً مثل هذه الصعوبات، فهي لا تملك أسواق رأس المال المتطورة المتنوعة التي تتطابق مع القطاعات الحقيقية التي تعكس اقتصاداتها.

ويتسبب اختلال التوازن بين تنامي الاقتصاد وعدم تطور سوق رأس المال بنفس النسق، في توجه المدخرين والمستثمرين في هذه الاقتصادات، نحو استهداف فئات الأصول ذات الملاذ الآمن مثل سندات الخزنة الأميركية والسندات الألمانية والسندات البريطانية.

وتزايدت ندرة هذه الأصول ذات الدخل الثابت، مع صعوبة في الحصول عليها بسبب نقص العروض، وهو ما يقدم في نهاية المطاف لهؤلاء المدخرين عوائد منخفضة جداً.

وزادت مشتريات البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة لسداتها الحكومية، من سوء الوضع بالنسبة للمستثمرين الأجانب، كما جعلت المتوافر من هذه السندات الحكومية محدوداً.

ويحاول مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، تغيير هذا الوضع غير العادي، من خلال تطبيع أسعار الفائدة عبر رفع أسعار الفائدة مع الائتمان في الوقت نفسه بخطة إعادة التوازن إلى ميزانيته البالغة 4.5 تريليون دولار.

وتمثل الصين، باعتبارها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، أفضل فرصة لتطوير بديل لسوق سندات الخزنة الأميركية، على الرغم من أن ضوابط رأس المال قد جعلت للمستثمرين الأجانب، حذرين كثيراً من الدخول في مغامرة استثمارية، للاستفادة الكاملة من السبل الجديدة للاستثمار في سنداها الحكومية.

ولا تشجع سياسة الصين الخارجية المثقلة التي لا يمكن أحياناً توقعها مع جيرانها والولايات المتحدة، المستثمرين المحليين والاقبال على الإقبال على الأصول الصينية على الأقل في الوقت الحالي.

وساهم الطلب القوي والديناميكي أيضاً، في نقص الأصول، التي طالما لجأ المستثمرون إليها حتى الآن، كملاذ استثماري آمن. ويتوجس المستثمرون العالميون من شراء ما كان يُنظر إليه على أنه سندات حكومية، تمثل ملاً آمناً في بعض الاقتصادات المتقدمة، التي تبيّن أنها أقل أمناً خلال الأزمات العالمية.

وأصبح المستثمرون يتوجهون أكثر إلى الاستثمار في مجال اقتصادي، يتميز بمسار نمو أضعف بعد أن كدسوا الأصول التي تعتبر منخفضة المخاطر، مثل سندات الخزنة الأميركية والسندات اليابانية والسندات الألمانية.

ويمكن للصين أن تخلق بدلاً لسندات الخزنة الأميركية، ولكن فقط إذا كانت الحكومة الصينية جادة وقادرة على القيام بذلك.

وفي كل الحالات، سيستغرق ذلك وقتاً طويلاً، في حين يشجع البنك المركزي الأوروبي الحكومة الصينية على القيام بذلك عن طريق تحويل جزء صغير من احتياطياتها من الدولار الأميركي إلى اليوان الصيني، ولكن هذه الإجراءات تمثل قفزة بسيطة في محيط الحيازات الرسمية الأخذة في الارتفاع مرة أخرى.

وفي الوقت نفسه، مازال المستثمرون والمدخرون يبحثون عن الأصول، التي تعتبر ملاذات استثمار آمنة، وهم قلقون بشأن التركيبة غير العادلة لأسعار الأصول ونقلها، ورد فعلهم تجاه أي صدمات أو أخبار سيئة.

(Rasameel@)

الحمود: أكثر من 2.5 مليار دينار لتطوير البنية التحتية والخدمات للمطار

إ كتب علي إبراهيم |

أكد رئيس هيئة الطيران المدني، الشيخ سلمان الحمود، أن الدولة تضع قطاع الطيران في مقدمة اهتماماتها، لافتاً إلى أنها رصدت أكثر من 2.5 مليار دينار لمشاريع تطوير البنية التحتية والخدمات لمطار الكويت.

وأضاف الحمود في كلمته خلال حفل تسليم شهادة مشغل جوي إلى شركة خطوط الوطنية، أن وجود الشركات الوطنية أصبح ضرورة ملحة لتعزيز النجاحات وتحقيق الرؤية السامية نحو التحول إلى مركز مالي وتجاري.

ولفت إلى أن العمل جار الآن على الانتهاء من الأعمال الإنشائية لمبنى الركاب المساند، والذي نأمل افتتاحه في 2018 بسعة 4.5 مليون راكب، كما

نأمل إنجاز مشروع مبنى الركاب الجديد في 2021، والذي يعتبر من أفضل المطارات في الشرق الأوسط من حيث التقنية.

وأشار إلى التطلعات لاعتماد منهجية جديدة لإدارة وتشغيل مبنى الركاب المساند من خلال استجلاب خبراء عالميين واستقطاب شركات من الفئة الأولى متخصصة في إدارة وتشغيل المطارات العالمية، وذلك بهدف تحسين الخدمة.

وشدد على حرص الإدارة العامة للطيران المدني على تذليل كل العقبات والتعاون مع شركات الطيران العاملة في مطار الكويت من أجل تقديم خدمة أفضل للمسافرين.

ولفت إلى أن «الوطنية» ستكون ناقلاً وطنياً ريفياً للمشغلين الوطنيين، وهما «طيران الجزيرة» و«الخطوط الكويتية»، مؤكداً حرص الدولة واهتمامها البالغ في تطوير سوق النقل الجوي بالكويت وتقديم كل التسهيلات اللازمة لذلك من خلال تطوير التشريعات المطلوبة في صناعة النقل الجوي، أو تطوير مرافق المطار.

الفوزان

بدوره أوضح رئيس مجلس الإدارة في «الوطنية للطيران»،



(تصوير زكريا عطية)

الحمود مسماً الفوزان الشهادة

الفوزان: 80 طياراً لتشغيل طائرتين على 15 وجهة!

9 طائرات منتصف

2018... والسعيد:

سيكون لدينا 4 طائرات

جدولنا يتضمن 6 إلى 7

رحلات يومية... لكنه غير

رسمي حتى الآن

الديون بنسبة 99 في المئة.

وحول الدعوة للجمعية العمومية أول من أمس، والتي لم يكتمل نصابها وكانت تهدف إلى زيادة رأسمال الشركة إلى 20 مليون دينار، وحول توقيت طلب لزيادة، قال «الشركة ستشغل في البداية وفقاً للجدول المتبع وبعدها لكل حالات حديث، وهناك إمكانية لدخول مساهمين استراتيجيين في الشركة، وهو أمر مرحب به».

وذكر أن الشركة تستهدف الحصول على حصة 32 في المئة من الحركة بالسوق الكويتي. الطائرات الجديدة، أشار إلى أن الشركة ستستلم طائرتين إضافيتين بنهاية 2017 أو مطلع 2018 من طراز (A320).

ولفت إلى أن الشركة ستترصد جدول الأشهر الستة المقبلة لرؤية مدى الإنسيابية والحركة واعداد المسافرين، منوهاً بأنه على هذا الأساس ستبرمج «الوطنية» نفسها، ومبيناً أن الأوضاع الراهنة على الرحلات من قطر إلى السعودية والإمارات والبحرين والتي تعد شبه متوقفة، انعكست على تغيير خطة العمل التي وضعتها الشركة.

اليوم جهود سنة، حيث تأسس مجلس إدارة الشركة في 20 رمضان الماضي، معتبراً أن الشركة تجدد صعود الدرجة الأولى في عملها الفعلي، إذ انشغلت العام الماضي في تسديد الديون إلى أن قامت بتنظيف هذا الملف.

وأعرب عن أمله في أن يتحقق الهدف من إحياء الشركة مرة أخرى، وأن تكون عند حسن ظن الجميع، مبيناً «لن ندخر جهداً في دعم العمل بالشركة، وسنوفر وظائف للكويتيين بالإضافة إلى تغطية المحطات اللازمة في البداية، وسنبداً بطائرتين ونستكمل الأسطول بنهاية العام وخلال السنة المقبلة».

السعيد

من جهته، قال نائب رئيس مجلس الإدارة في الشركة، رياض السعيد، أن طائرات الشركة الحالية تم تاجيرها من «العربية للطيران»، وأن مدة التاجير إلى الآن غير واضحة، ولكنها لن تقل عن مدة تتراوح بين 4 و 5 سنوات، كما أن الطائرات الجديدة خلال الفترة الأولى ستكون من خلال التاجير أيضاً، وبعدها سيكون هناك أسطول.

المستهدفة للشركة، أشار إلى أن المعلومة غير متوافرة لديه حالياً، وأن الشركة لديها خطط تتوسع فيها خلال السنوات المقبلة، فالمحطات والخطط تتغير، لافتاً إلى أن المستغل في السوق حالياً نحو 40 في المئة للشركات الوطنية والنسبة الباقية مفتوحة للشركات غير الكويتية، منها إلى وجود نية لدى الشركة للإدراج في البورصة، ولكن ليس قبل 3 سنوات، فالآن الشركة في مرحلة تكوين ميزانيات وتسديد الديون.

وفي شأن الكوادر البشرية من طيارين واطقم الضيافة وغيرها، لفت إلى أن الشركة حالياً مكتفية وفقاً لحجم أسطولها المكون من طائرتين في البداية، قائلاً «لدينا الطاقم الكافي والذي يضم نحو 80 طياراً لتغطية 15 محطة تقريباً، وتعين آخرين عند الحاجة».

وبيّن أن حصول الشركة على رخصة المشغل الجوي سيمنحها من التشغيل الفعلي، وهو ما يقودها إلى استخدام وإنشاء وتشغيل وطاقم جديدة، إذ تطمح ضمن أهدافها أن يشغلها (الوطنانف) مواطنون كويتيون. وأكد أن الشركة تحصد